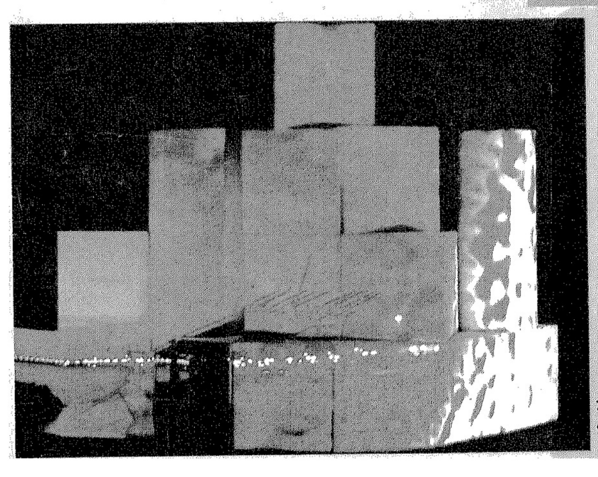
مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢ مكتبة الأسرة

د. محمد مندور

الديمقراطية السياسية

...كرات الإنسانية



...ية المصرية
...عامة للكتاب

الديمقراطية السياسية

د. محمد منصور



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(تراث الإنسانية)

الديمقراطية السياسية

د. محمد مندور

الغلاف

والإشراف الفنى:

الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :

د. سمير سرحـــان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقــافــة

وزارة الإعــلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزار ة الشـــباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً ويسعر فى متناول الجميع ليشبع نهمه للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع فى صدارة البيت المصرى بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء). وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى (٢٠ جزء).. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

د. سمير سرحان

لوحة الغلاف

- اسم العمل الفنى: تشكيلات الأزرق والأحمر

التقنية: فوتغرافيا

اسماعيل شوقى

فنان وسيلته الكاميرا والاعتماد على الرؤية فى التعامل مع القيم الجمالية، لجأ إلى التشكيل بالضوء، ولم يسيطر على الآلة (الكاميرا) فقط أو التحكم فى نظام التحميض وإنما تجاوز ذلك ليزواج بين الصدفة والقصد؛ معتمداً على التداخل اللونى والظلال فى تنظيم غاية الإحكام تؤكده الخلفية المعتمة، أدواته اللون والظل والنور، يخلط الأضواء (الألوان) ويقوم بتوزيعها فى تجارب دقيقة تخضع للتباديل والتوافيق، تتحول الألوان إلى تكوينات مكعبية واسطوانية تجريدية. وقد حصل على جائزة الدولة التشجيعية ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.

محمود الهندى

الديمقراطية السياسية

د. محمد مندور

سـيادة الأمـة

قابل شعب وادى النيل حركة الجيش بالتأييد بل الحماسة لأنه رجا أن تسفر عن رد سيادته اليه بعد أن حرمه النظام الملكى الفاسد من تلك السيادة وبعد أن أصبحت عبارة « الأمة مصدر السلطات » ألفاظا خاوية لا تحمل أية حقيقة . فكان الملك هو الذى يعين الوزارات وهو الذى يقيلها ويحل البرلمانات ويتحكم فى الأداة الحكومية كلها يمنح من يشاء ويحرم من يشاء ويحابى ويعادى بحسب هواه حتى أصبح العالم أجمع يتحدث عن وجود حزب فى مصر يسمى « حزب السراى » . وكان الانجليز بنوع خاص يرون أن مصر لا يقوم فيها غير حزبين لا ثالث لهما وهما الوفد « وحزب السراى » وذلك قبل

أن يضطر الوفد فى حكمه الأخير الى مهادنة الملك • وكان المفهوم أن يؤدى طرد الملك من مصر الى أن تعود السيادة الى الأمة بعد أن زال مغتصبها وأن يصبح رضا الأمة وثقتها الوسيلة الوحيدة لتولى الحكم فى البلاد وتوجيه مصيرها •

ولكن هذا الحلم الجميل لم يتحقق حتى اليوم وذلك لأن الدستور والقوانين هما وعاء سيادة الأمة وكان من الواجب أن تبدأ حركة التطهير بتناول ذلك الدستور وتلك القوانين •

ولكن الحركة وقفت حتى اليوم عند الأشخاص فهى قد عزلت شخص الملك ولكنها لم تعزل النظام الملكى وهى تركز جهدها اليوم فى تطهير أجهزة الدولة من بعض الأشخاص ، ولكنها لم تطهر تلك الأجهزة من القيود والثغرات المخيفة القائمة فى الدستور وفى القوانين والنظم المتراكمة من العهد المنقرض والتى ربما كان الأفراد موضوع النقمة اليوم هم أيضا من ضحاياها •

ولابد لكى تتحقق آمال الشعب من تلك الحركة المباركة أن يروا الثورة تصلح النظم لا الأفراد فحسب • ونحن فى بلاد أصابها الاستعمار والاستبداد خلال سنين طويلة بأمراض عميقة لم تستقم معها أخلاق ولا تقاليد يمكن الاعتماد عليها فى تلافى العيوب والثغرات الموجودة فى النظم كما ينظمها الدستور والقوانين • ولذلك لابد لنا من الاعتماد أولا وقبل كل شىء على الدستور والقوانين

واحكام صياغتها حتى يتكون في ظلها المواطن الصالح ٠

والبون شاسع بيننا وبين البلاد ذات التقاليد السياسية والأخلاقية المتينة التي تكونت على مدى السنين والتجارب ٠ ففي مثل تلك البلاد لا يعلقون أهمية كبرى على نصوص الدستور والقوانين المكتوبة لأن التقاليد والأخلاق عندهم هي دستورهم الأعلى الراسخ المتين ٠

وفي فجر التاريخ عندما أخذ الاغريق يصنعون أسس الحكم الديموقراطي بلغ بهم الحرص على تأكيد معنى سيادة الأمة وكونها مصدر السلطات حدا جعلهم لا يقبلون مبدأ التمثيل النيابي بل يعطون حق حضور الجمعية العمومية للشعب - أي البرلمان - لجميع المواطنين على السواء بدلا من أن يمثلهم نواب كما هو الحال اليوم ٠ وقد استطاعوا تحقيق هذا المبدأ لأن كل مدينة كبيرة من مدنهم كانت تعتبر دولة مستقلة بجمعيتها الشعبية العامة ونظم حكمها ٠ ولما كانوا قوما عمليين دقيقي الفهم للحقائق فقد خشوا أن تكون المساواة بين المواطنين في حضور الجمعية العامة حقا نظريا لا يتمتعون به فعلا وذلك بحكم أن فقرائهم قد تضطرهم ضرورات كسب قوتهم الى الانصراف الى عملهم بدلا من حضور جلسات الجمعية التي توضع فيها القوانين المنظمة لأدوات الحكم ٠ وقد رأوا أن تلتزم الدولة بدفع تعويض لكل مواطن فقير عن كل جلسة يحضرها وبذلك تضمن حضورهم وتمكنهم عمليا من استخدام حقهم في المساهمة في ادارة وطنهم ٠

ومن البديهي أن مثل هذا النظام لم يعد لسوء الحظ ممكنا في البلاد الحديثة حيث يبلغ عدد المواطنين الملايين ولا يمكن بالبداهة اعطاءهم جميعا حق الحضور في الجمعيات الشعبية العامة أى البرلمانات • ولكن لا أقل من أن يتمكنوا عن طريق التمثيل النيابي من استخدام حقهم في توجيه سياسة وطنهم بواسطة برلمانهم المنتخب انتخابا حرا •

نعم ان النظام النيابي منذ أنشيء في مصر سنة ١٩٢٤ حتى اليوم لم يؤت ثمرته المرجوة • ولكن هذا الفشل لا يرجع الى فساد ذلك النظام في ذاته وانما يرجع الى وجود السيطرة الاستعمارية من جهة والاستبداد الملكي من جهة أخرى • فهذان العاملان قد كان لهما أثر بعيد في وجود العيوب والثغرات القائمة في دستور سنة ١٩٢٣ وفي القوانين التي تراكمت بعد صدوره ووسعت من تلك العيوب والثغرات • وجاء التطبيق العملي لنصوص الدستور والقوانين فزاد الطين بله وأفسد الصالح من كل تلك النصوص بينما بالغ في أذى المعيب الفاسد منها •

وانه وان يكن الاستعمار لا يزال جاثما على صدر الوطن ولا يزال وجوده قيدا ثقيلا على سيادة الأمة وحريتها في أن تختار ما تريد من نظم وأن تطلق ما تصبو اليه من حريات الا أن وطأة هذا الاستعمار قد أصبحت غير مباشرة وبخاصة في حياتنا الداخلية • كما أن زوال آخر ملك مستبد قد حرر الأمة من قيد ثقيل وأصبح من الممكن اليوم أن تقوم تلك الأمة بحركة تطهير واسعة في نظمها •

ذلك أنه من الثابت أن هــذه النظم اذا ظلت سائدة فسوف تفسد أشخاصا آخرين • وهكذا نظل ندور في حلقة مفرغة • والذى يجب أن يؤمن به كافة المواطنين هو أن الفساد قد كان فى النظم بقدر ما كان فى الأشخاص بل ربما تقضي العدالة المطلقة بأن لا يتحمل الأشخاص من ذلك الفساد الا القدر الذى أضافوه الى الفساد الناتج عن النظم ذاتها •

لقد بنى دستور سنة ١٩٢٣ على أساس أن الأمة مصدر السلطات ومع ذلك نص ذلك الدستور نفسه على مسائل حرم الأمة من حق تعديلها أو اختيار غيرها • وهى مسائل كبرى اذا خرجت من نطاق سلطة الأمة أصبحت هذه السلطة لفظا خاويا ومن بينها عدم جواز تعديل ذلك الدستور فيما يختص بشكل الحكم فى مصر أى أنه ملكية دستورية كما نص على عدم جواز تغيير نظام وراثة الملك •

ان الدستور ليس الا مصدرا لسيادة الأمة ولا يجوز أن يحد من تلك السيادة بل يجب أن يكون خاضعا لها • وما هو فى جوهره الا عقد ضمنى بين جميع المواطنين وهو ولا يستمد قوته الا من موافقة الأمة العامة أو على الأقل موافقة أغلبيتها • فاذا اتفقت الأمة على نظام وارادته يجب أن ينفذ هذا الاتفاق وذلك الرضا وأن لا يقوم فى سبيل ذلك أى عائق •

ان مبدأ سيادة الأمة لا يجوز أن يظل حبرا على ورق .
وفى بلد سياسى ناشىء كمصر لابد من أن يستند هذا المبدأ
الى نصوص صريحة دقيقة بحيث يصبح حقيقة واقعة يؤخذ
بها الجميع الى أن تنشأ فى بلادنا تقاليد وأخلاق سياسية
سليمة . ولذلك لا مفر من وجوب الاسراع فى مراجعة كافة
القوانين العامة لتخليصها من كل القيود الواردة على سيادة
الأمة بل وتنفيذ تلك السيادة تنفيذا عمليا .

الارستقراطية والديمقراطية

قلنا أن الاغريق مخترعي الديموقراطية قد بلغ غرضهم على تمكين جميع المواطنين من استعمال حقوقهم السياسية خد تعويض دهمائهم عما يفقدونه من رزقهم لترك عملهم وحضور جلسات الجمعية الشعبية العامة أى البرلمان وبالرغم من تتابع القرون وتطور النظم فان هذه النظرة الانسانية الواسعة هى التى لا تزال محك الديموقراطية الصحيحة كما لا تزال أنجع وسيلة لاستقرار حياة الهيئة الاجتماعية وسعادة أفرادها ، ولذلك يجب أن يظل وعاء سيادة الأمة أوسع ما يكون نطاقا بحيث يتمتع بالحقوق السياسية الكاملة كل مواطن شريف غنيا كان أو فقيرا عالما أو جاهلا فلا يجوز أن يحرم أحد من حق المساهمة فى تقرير مصيره والا نزلنا به الى مستوى الجماد أو الآلة التى تستغل وهذا وضع لا يقبله البشر الا مرغمين وما اذ تسنح لهم الفرصة حتى يحطموه فتضطرب الحياة العامة وتفسد القلاقل انسجامها وقدرتها على التقدم والانتاج •

والفقير من حقه على الدولة أن ترعاه والجاهل من حقه أن يتعلم والدولة ملزمة بأن تعوضهم عن خطئها وتقصيرها

فى تركهم فقراء أو جاهلين فكيف يجوز القول بان تحرمهم من حقوقهم السياسية أيضا وبذلك نرتكب فى حقهم خطأ جديدا يوجب مساءلتها عنه وبخاصة اذا فهمنا الفقر على أنه اضطرار الفرد الى العمل اليومى لكسب قوته واذا فهمنا الجهل على أنه عدم الالمام بالقراءة والكتابة فضرورة العمل ليست مظهر الفقر ومن المعلوم أن العمل هو المصدر الأول ان لم يكن الوحيد للانتاج • كما أن الجهل لا ياتى من عدم الالمام بالقراءة والكتابة والأمية انما هى آفة العقل وكم ممن نسميهم أميين يجيدون فهم الناس والأشياء وصحة تقدير الأمور على نحو خير مما يستطيع من يقرأون ويكتبون بحكم ممارسة أولئك الأميين للحياة ومخالطتهم لمختلف الأوساط • وهناك قدر كبير أساسى من العقل مشترك بين البشر • واذا كان التعليم النظرى يزيد من قـوة هذا القدر فان الحرمان من ذلك التعليم لا يعنى عدم وجوده •

ولقد منيت مصر منذ فجر نهضتها ـ أى منذ عام ١٩١٩ على الأقل بنفر من أبنائها كانوا يسيئون دائما الظن بصغار مواطنيهم وكانوا يسمونهم أحيانا بذوى الجلاليب الزرقاء وأحيانا بالرعاع وأحيانا بالدهماء وذلك لا لشىء الا أن هذا النفر كان يملأه الغرور وكان يظن أن مواهبه لا مثيل لها وأن الشعب اذا كان لا يوليهم ثقته فليس ذلك لعيب فيهم هم وانما لعيب فيه هو أى لبلاهة وغباء وعجز عن تقدير قيم ذلك النفر المتـــاز وكان هـــذا مصدر بلاء للحيـــاة السياسية الديموقراطيـــة فى مصر وذلك لأن هـــذا النفر

الطموح المغرور عندما عجز عن أن يتحكم فى مصير الوطن وتحقيق أهوائه عن طريق ثقة الشعب أخذ يلتمس السبيل أما عن طريق المستعمرين الذين يملكون القوة المادية وأما عن طريق السراى التى لم تكن أحسن ظنا منهم بسلامة الفطرة الشعبية • وكان يسرها أن تتخذ هذا النفر الطامح المغرور سوط عذاب للتنكيل بالشعب وزعمائه ولكننا وقد تخلصنا من طغيان السراى وأوشكنا أن نتخلص من نفوذ الاستعمار يجب أن نحرص الحرص كله على توسيع نطاق الرقعة الشعبية وأن نرغم جميع رجال السياسة على أن لا يلتمسوا سلطانا الا عن طريق مصدر ذلك السلطات وهو الشعب وحده •

واما القول بأن ما يسمونهم « صفوة الأمة » و « الأخيار » أو « المثقفين » أو « الفنيين » هم وحدهم الذين لهم الحق فى توجيه سفينة الدولة والسيطرة على قيادتها فتلك هى النزعة الارستقراطية البغيضة التى لم تتمخض فى تاريخ الانسانية الا عن نظم « الأوليجاركية » اى نظم حكومات الأقليات وقد باءت كلها بالفشل سواء استندت هذه الأقلية الى نبالة الدم أو سيطرة المال أو سيطرة العقل نفسه ، وذلك لأنهـا لم تقم الا على الأثرة وحب النفس والرغبة الآثمة فى احتكار خيرات الوطن واستعباد طائفة قليلة لجماهير الشعب • وان منح الحقوق السياسية لكافة المواطنين وسيلة فعالة لرفع مستواهم المادى والثقافى بينما حرمانهم من تلك الحقوق يتركهم عبئا ثقيلا على الدولة يعوق

تقدمها وتحقيق الانسجام والتقارب بين طبقاتها الاجتماعية المختلفة بما فى ذلك من قلقلة لأسس الحياة العامة .

ولقد نكبت مصر بعدد كبير من حكومات الأقليات ولم تجن من تلك الحكومات غير الوبال ، ولو لم يكن من أذاها غير وقوف جماهير الشعب منها موقف الحذر المتوجس وما يستتبع ذلك من ركود فى النهوض والانتاج لكفى ذلك لادانتها ، فما بالنا وقد كانت جماهير الشعب تنفق أكبر جهودها فى محاربتها وتحطيم كافة مشروعاتها ، ولو كان من بينها ما لا يخلو من نفع وذلك لأن قيام تلك الحكومات بغير رضا الجماهير كان فى ذاته داعيا لكرهها وعدم الاطمئنان الى نياتها .

وليست العبرة في نجاح الحكومات بتوفير الكفايات لأعضائها وذلك لأن أى كفاية مهما كانت فذة لا تستطيع أن تنتج شيئا فى بيئة معارضة ساخطة ، وكفاءة أقل امتيازا قد تاتى بالمعجزات اذا أحاطتها بيئة محبة مطمئنة واثقة متعاونة ، ومجموع الأمة هو الذى ينتج العبقريات الفردية لأن الأمة هى التى تعمل وتنفذ وليست للخطط والمشاريع أية قيمة عملية اذا لم تلق استجابة حماسية من جماهير الشعب ، والشعب لن يمنح هذا التأييد وتلك الاستجابة الا اذا أحس بأنه مساهم فى تلك المشروعات عن طريق اشتراكه فى توجيه سياسة الدولة العامة بمزاولته لحقوقه السياسية ، وأية حركة اصلاحية منعزلة عن الشعب لا يمكن أن تؤتى ثمارها كاملة ولا أن يضمن لها البقاء .

الحريات العامة

واذا سلمنا بأنه من الواجب أن تصبح الأمة حقيقة مصدر السلطات فانه يتحتم أن نمنحها الوسائل التى تستطيع بها تحقيق تلك السيادة ، حتى لا تعود فتجد نفسها فى حاجة الى القوة المادية والى العنف ، لرد الاعتداء على سيادتها أو استردادها اذا اغتصبت منها .

والديموقراطية لا تعرف وسيلة لتحقيق سيادة الأمة غير اطلاق حرياتها ، بحيث يستطيع كل مواطن أو كل جماعة من المواطنين أن يبدو آراءهم ، وأن يدلوا اليها فى حرية عن طريق الاجتماع والخطابة والنشر والتظاهر السلمى ، والحق فى الامتناع عن العمل حتى لا يصبح الا الاكراه على الاستمرار فيه نوعا من السخرة البغيضة التى تخلص منها الجنس البشرى كآخر أثر من نظام الرق القديم .

وهناك ظاهرة لا تغيب على أحد وهى أن القوانين قد تطورت باستمرار نحو تقييد الحريات حيث رأينا كافة

العهود تضيف قيودا جديدة الى القيود السابقة ، وقلما رأينا حكومة تلغي شيئا من تلك القيود حتى ولو كان فرضها قد استجوبته ملابسات عابرة انقضت ، وكان يجب أن تنقضي معها تلك القيود ولســـوء الحظ كانت الحكومات المختلفة تجد في الدستور نفسه سندا واهيا تستند اليه في سن تلك القوانين الرجعية • فاذا وجدت حكومة نصا في الدستور يكفل للمواطنين حرية الاجتماع مضافا اليها عبارة « في حدود القـــانون » لم تفسر هذا القيد بالروح الديموقراطية السمحة بل اتخذت منه ســـندا لتقييد حق الاجتماع بقيود تعتبر بمثابة اعدام لهذا الحق من أساسه • وكذلك الأمر في النص الدستوري الذي يحرم انذار الصحف أو تعطيلها اداريا ، فقد استغلت احدى الحكومات السابقة القيد الوارد على هذا الحظر والقائل باباحته في حالة لزوم ذلك لحماية النظام الاجتماعي لـــكي تنكل بالصحف عن الطريق الاداري ، فلم تنذرها ، أو تعطلها فحسب ، بل ألغتها الغاء تاما ، ومحتها من الوجود ، تحت شعار حماية الدولة من الشيوعية ، مع أن الأمة كلها تعرف أن ذنب كل تلك الصحف كان عندئذ معارضتها القوية في ابرام معاهدة صدقي ــ بيفن •

وكذلك الأمر في كافة الحريات الأخرى فان دستور سنة ١٩٢٣ ترك باب العصف بها مفتوحا عن طريق القيد الذي أخضعها له ، وهو عبارة « في حدود القانون » • وهو قيد يجب أن نطهر منه الدستور الديموقراطي الذي تتطلع

اليه البلاد بحيث لا يكون هناك قيد على الحريات العامة الا ما توجبه طبيعة تلك الحريات وضرورة تمتع الجميع بها دون اعتداء من أحد على حرية الغير • فالشيء الوحيد الذى يجب أن يحظر فى مجال الحريات هو استخدام العنف لاملاء رأى أو الاعتداء على حريات المواطنين الآخرين •

واذا كان هناك رأى يقول بوجوب الحد من حريات الأفراد للتوفيق بينها وبين سيادة الدولة ، فمن الواجب أن تفهم تلك السيادة على أنها توكيل من الأمة للدولة لكى تعمل على تحقيق حريات المواطنين وكفالة حقوقهم عن طريق القانون بدلا من طريق القوة الذى كان يسود فى عصور الهمجية قبل أن ينشأ نظام الدولة • وعلى هذا النحو يكون التوفيق بين الحريات العامة وبين سلطة الدولة محصورا فى عدم السماح باستخدام العنف فى مجال الحريات ، والمقصود بالعنف هو طبعا أعمال الاعتداء الايجابى بحيث لا يمكن أن ينطوى تحت العنف حق الفرد فى الامتناع عن العمل مثلا اذا كان لا يتقاضى عنه الأجر الممكن العادل ، أو كان يزاوله فى ظروف تأباها كرامة البشر • فـــان مثل هذه المقاومة السلبية يجب أن تعتبر مشروعة ، والا اعتبر الاكراه على العمل ــ كما قلنا ــ فرضا لنوع من السخرة البغيضة •

لقد قلنا ان الحركة التى قام بها الجيش هى فرصة ذهبية قلما يتاح مثلها لتطهير بلادنا من هذه النظم الفاسدة • وكلما فعلنا فى تطهير الأشخاص ، يجب أن تنهض بتطهير تلك النظم ، وذلك بغربلة الدســـتور ، وغربلة كل تلك

القوانين المقيدة للحريات ، والتخلص منها نهائيا ، بحيث لا يصبح هناك على الحريات العامة أى قيد غير قيد حظر العنف خدمة للحريات ذاتها ، بحيث يستطيع جميع المواطنين التمتع بها دون اعتداء من مواطن على آخر ، أو من هيئة أو حزب على آخر • وليس من شك فى أن اطلاق الحريات سينفى عن الأمة كل حاجة الى استخدام العنف لرفع ما تشاء من ظلم أو ما ترتع فيه من بؤس ، وبذلك تستقر النظم وتطمئن النفوس وتنشط قوى الأمة ومواهبها للعمل فى سبيل الانتــــاج المثمر والرقى المادى والأدبى والأخلاقى • والحرية هى خير مدرسة للأخلاق بل وللنبوغ وللازدهار • وهيهات أن ينهض شـــعب بليد ، شـــعب ذليـــل ، مستعبد ••

واذا كانت قوانين العقوبات العادية لم تعد تكفى فى نظر المفكرين ورجال الاصــــلاح للقضاء على الجرائم مهما اشــــتدت العقوبات التى تفرضها تلك القوانين ، بحيث أصبح هؤلاء المفكرون يدعون الى محاربة الجريمة بالبحث عن أسبابها وبواعثها ، ومعالجة تلك الأسباب فكيف يمكن الظن بأن فرض عقــــوبات على حريات المواطنين المشروعة يمكن أن تحملهم على التخلى عن حقهم فى التمتع بتلـــك الحريات ، وجميع المفكرين يقررون بحق مثلا أن الفكرة أشبه ما تكون بالمسمار الذى كلما ضربته فوق رأسه ازداد توغلا فى الخشب • ولذلك نرى الحركات التى تقاومها بعض الحكومات المستبدة برأيها لا تختفى بل تغوص تحت

الأرض لتعمل • والعمل فى الظلام لا شك أنه أكثر خطرا من العمل فى وضح النهار • وليس من شك فى أن الأمة المصرية قد اختبرت هذه الحقيقة اختبارا مرا • فقد جاء وقت لم يكن مواطن يستطيع أن يفكر مجرد تفكير فى شىء من مفاسد النظام الملكى فى مصر ، ومفاسد الملك ، فضلا عن الجهر بها ، ومع ذلك انتشر السخط على هذا النظام ، وعلى ذلك الملك انتشارا نحمد الله على نتيجته الرائعة •

وليس من شك فى أنه لو كان للمصريين حق انتقاد الملك وتصرفاته على نحو ما نشاهد فى انجلترا مثلا ـ حيث يقف الخطباء فى هايدبارك ، فضلا عن الصحف والبرلمان لكى يوجهوا ما يشاءون من لوم للملك وأسرته وتصرفاته العامة والخاصة ، ويطالبون بمؤاخذته على تلك التصرفات ، ولو كانت شخصية بحتة • نعم لو أن المواطنين المصريين كان لهم شىء من هذا الحق لثاب الملك السابق الى رشده منذ حين ، ولما استطاع أن يستمر فى فساده وطغيانه وانحلاله الى هذا النحو الفاضح •

ان هذه الحركة ، التى حررتنا من طغيان فاروق يجب أن تحررنا أيضا من طغيان القوانين التى وضعت فى ظل فاروق وأبيه ، وفى ظل الانجليز من خلفهم ، والا ظل الوباء منتشرا فى البلاد ، وكما فسد الأشخاص الذين طهرنا البلاد من شرورهم سيفسد غيرهم فى ظل نظم العبودية القائمة ، وسنضطر عندئذ الى مواصلة تطهير الأشخاص أى الى القضاء على الأمة كلها •

ان خير وسيلة لحمل المواطنين على احترام القانون والنظام هى منح المواطنين حقوقهم وحرياتهم • فالرجل الحر لا يتمرد ، وانما العبد هو الذى يتمرد • فعلينا أن نخلق من المواطنين رجالا أحرارا وعندئذ سنرى فى كل منهم جنديا من جنود النظام ، ومدافعا عن القوانين التى يتمتع فى ظلمها بحقوقه وحرياته • أما أن نطالب المواطنين باحترام قوانين رجعية ظالمة ، فهذا هو الوهم السخيف •

المواطن وسياسة وطنه

والمطالبة باطلاق حريات المواطنين تستند الى حق ، بل الى واجب مفروض على كل مواطن ، وهو الاشتغال بسياسة وطنه • وهذه فكرة يجب أن تستقر فى الأذهان ، وأن يحارب بكل قوة الاتجاه الذى يدعو الى عكسها باسم عدم التحزب ومحاربة الحزبية والدعوة الى الحزب الواحد •

ان المواطن الذى لا يهتم بسياسة وطنه ، ولا يبدى فيها رأيا ولا يتخذ وضعا ، وهو المواطن الفاسد بل الكائن الطفيلى الذى لا يحق له أن يتمتع بخيرات وطنه ، وشرف انتسابه له •

ولقد بليت مصر فى عهد الفساد الغابر بمن كانوا يسمون بالمستقلين ، وتلك كانت طائفة الانتهازيين الجبناء الذين تعوزهم شجاعة تحمل الرأى ، والتضحية فى سبيله عند الضرورة ، فهم قوم لم يكونوا يحرصون على غير راحتهم ومصالحهم المادية ، وكانوا يحاولون أن يكونوا على صلة طيبة بكافة الأحزاب ، ثم بصلة أكثر طيبة بالسراى أى

بالملك وحاشيته ، ليتخذوا من ذلك وسيلة للوصول الى المال ، أو الراتب والنياشين ، أو الوجاهة الاجتماعية ، وانه لمن المحزن أن يحاول هذا النفر الظهور اليوم فى ميدان الحياة العامة وأن يزعموا أنهم خير من رجال الأحزاب ، محملين هؤلاء الرجال مسئولية الفســـاد الذى انتشر فى البلاد ، مع أن أولئك المستقلين قد كان معظمهم الاداة الطيعة بين يدى الملك الفاسد لتحقيق مطامعه وطغيانه ، ولم نسمع أحدا منهم يوما يستنكر شيئا من ذلك الفساد ويشير الى مصدره الأعلى • وهو الملك عندئذ •

وأنه لمما يحزن أن ينجح هذا النفر فى خداعه ، وأن يصل الى الايهام بأنه من الخير محاربة الحزبية فى البلاد أى محاربة شجاعة الرأى ، والمناضلة دون هذا الرأى ، وتحمل الأذى فى سبيله ، بحيث رأينا عدة تشريعات تصدر لمحاربة كل من ينتمى الى حزب من الأحزاب ، فالقانون الخاص بوكلاء الوزارة الدائمين يضع قيودا تحرم رجال الأحزاب من تولى مثل هذه المناصب الهامة وذلك مع أننا نرى دولا عريقة فى الديموقراطية كأمريكا مثـــلا لا تختار وزراءها ووكلاء وزاراتها من رجال الأحزاب فحسب ، بل وتختار أيضا رئيس الدولة ذاته ، مع ما يتمتع به هذا الرئيس من سلطات واسعة ، كما سمعنا عن اتجاهات أخرى ترمى الى تحريم مناصب القضاء مثلا على ذوى الآراء السياســـية أو الحزبية ، وكذلك الأمر فى تضييق المجال تضيقا مسرفا على رجال البرلمان أى رجال الأحزاب فى العمل بالشركات ،

وليس من شك فى أن الاستمرار فى هذا الاتجاه سيؤدى الى تنحية جميع الرجال الاكفاء عن الاشتغال بالسياسة مادام الاشتغال بها سينتهى الى مصادرة أرزاقهم ، وحرمانهم من شغل المناصب العامة الهامة ، والمساهمة فى تسيير أداة الحكم فى البلاد .

ولقد سرت فى مصر فى السنوات الأخيرة بدعة آثمة يجب أن نضع حدا لها ، وهى اتخاذ الآراء السياسية سببا للتنكيل بالموظفين وقلقلة أداة الحكم فى البلاد ، وشل انتاجها ، فكم من مرة تلغى استثناءات ، ويضطهد موظفون لا لعيوب أخلاقية ، أو لانعدام الكفاءة ، بل لمجرد انتمائهم لآراء أو أحزاب سياسية معينة .

والموظف لا يجب أن يؤاخذ الا بشىء واحد ، وهو عدم احترامه للقوانين ، أو صدوره عن الهوى فى تصرفاته ، ومع ذلك ، فقد لوحظ على نحو واضح أن الاستثناءات المغرضة لم تكن تمنح لوحدة الرأى السياسى ، أو الحزبى . بقدر ما كانت تمنح لعلاقات قرابة أو مصاهرة أو مصالح مادية مشتركة بين أولئك المحظوظين ، وبين رجال الحكم ، بصرف النظر عن الوحدة الحزبية التى كثيرا ما كانت تتخطاها تلك الاستثناءات من حكومة حزب الى أتباع حزب آخر معارض ، بينما كانت تلاحظ اضطهادات داخل الحزب الواحد ، وكانت تصيب تلك الاضطهادات فى الغالب ذوى الكفايات الممتازة ، وهكذا يتضح أن هذا النوع من الفساد

لم يكن مرجعه الى الحزبية ، بقدر ما كان مرجعه ضعف الأخلاق العامة والخاصة ٠

ولذلك لا ينبغى أن تحمل الحزبية القائمة على وحدة الرأى والمبدأ أوزارا هى بريئة منها ٠

ان محاربة الحزبية على هذا النحو ستنتهى الى اقصاء جميع الأكفاء عن الاهتمام بمصير وطنهم ، وبذلك تصبح السياسة متصدرة على التافهين أو العاجزين أو المرتزقة ، وفى هذا أكبر افساد للحياة العامة ، وكل ما يمكن أن يؤخذ به المواطن هو ألا يجعل للهوى التسوية بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات تنفيذا لقوانين الدولة الملزمة له، ولعامة المواطنين ، وبالرغم من الفساد العام الذى كان سائدا فى العهد ، فقد شهدنا بعض رجال الأحزاب يتولون أخطر المناصب المتطلبة للعدالة المطلقة والمساواة التامة بين المواطنين ، ويخلعون رداء الحزبية على أبواب تلك المناصب ، ويصبحون مثالا طيبا لنزاهة الحكم وبراءة القصد والأمانة فى أداء المهمة الخطيرة التى نيطت بهم ، وجميع المصريون لا يزالون يذكرون بالخير المغفور له عبد العزيز باشا فهمى الذى ترك رئاسة حزب الأحرار الدستوريين لكى يتولى رئاسة محكمة النقض ، فسوى فى عدالته بين الجميع ، فأصدر أحكاما خالدة ، وقرر مبادىء سليمة ، لا تزال نبراسا للقضاء ٠ كما أن جميع المصريين يحمدون لرئيس مجلس الدولة الحالى عدالته مع أن الأستاذ عبد الرازق السنهورى قد كان قبل تولية منصبه الخطير وزيرا فى

الوزارة السعدية بل أحد أقطابها البارزين ولم يمنعه هذا عن أن يترك أيضا رداء الحزبية على أبواب مجلس الدولة • فكيف اذن ، يمكن أن تحرم البلاد من أمثال هؤلاء الرجال لا لشيء الا لأنهم قد اشتركوا يوما فى توجيه سياسة وطنهم أو كافحوا فى سبيل الآراء التى يؤمنون بها فى تلك السياسة والعبرة كما قلنا بطبيعة الرجال ، ومتانة أخلاقهم ، واتساع عقلهم • وأمثال هؤلاء الرجال يعرفون واجبهم ويقدرون أنهم فى مثل هذه المناصب لا يعملون لحزب ولا لفكرة خاصة ، انما يعملون للوطن كله ، ولخدمة جميع المواطنين ولذلك يتخلون عن حزبيتهم بمجرد شـــغلهم لتلك المناصب • ومادامت هناك قوانين تحمى الوطن والمواطنين من ضعفاء النفوس الذين قد يجنحون الى استغلال نفوذهم الشـــعبى أو السياسى فى المصالح الخاصة ، فانه لا ينبغى اعتبار الاشتغال بالسياسة فى ذاته جريمة أو موضع مؤاخذة ينتج عنها محاربة أولئك المواطنين فى أرزاقهم ومواضع طموحهم المشروع وتطلعهم الى خدمة البلاد فى شتى نواحى النشاط الحكومى ، والحر •

والدعوة الى نظام الحزب الواحد ، أو محاربة تعدد الأحزاب لا تقل خطـــورة عن الدعوة الى محاربة الحزبية والتحزب فى ذاته ، وذلك لأن النظام الديموقراطى لا يقوم بطبيعته الا على تعدد الأحزاب ، حتى يكون بعضها رقيبا على بعض • وفى بلاد كانجلترا لا يسلمون بضرورة وجوب المعارضة فحسب ، بل ويجعلونها نظاما رسميا فى الدولة •

وكما يقولون « حكومة جلالة الملك » يقولون « معارضة جلالة الملك » • وزعيم المعارضة عندهم يتقاضى مرتبا كمرتب رئيس الوزراء ، وله سكرتيرون ومعاونون ، وهيئات مكاتب تعمل تحت اشرافه ، وتعاونه على أداء مهمته الرسمية ، وهي المعارضة ، وتشديد الرقابة على الحكومة تسديد لخطاها ، ومعاونة لها على النهوض بأعباء الحكم وتحقيق الخير للوطن والمواطنين •

واذا كان هناك من يشكون من عدم تفاوت برامج الأحزاب تفاوتا يبرر تعددها ، فان الذنب في ذلك ، ليس ذنب الأحزاب ولا ذنب المواطنين ، وانما هو ذنب النظم والقوانين الفاسدة التي ضيقت المجال أمام الأحزاب وأمام المواطنين •• ولكن كيف السبيل الى انشاء مثل هذه الأحزاب وتطاحنها في المذاهب والآراء بحثا وتوفيقا بين الاتجاهات والمصالح ، والوسائل الكيدية ، تلصق بالمعارضين للحكومات في المسائل المسموح بها قانونا • فنرى من يعارضون مثلا في التحالف مع الغرب ويدعون الى الحياد يتهمون بالشيوعية من أجل التنكيل بهم • وكلنا يذكر ما سماه المرحوم اسماعيل صدقي باشا حملة على الشيوعية والشيوعيين بينما كان قصده الحقيقي البطش بالمعارضين لمشروع معاهدته مع بيفن • وآثار تلك الحملة الظالمة لاصقة بالكثيرين من أحرار هذا الوطن ، وقادة الفكر فيه ، ولو أن أحدا في العهد البائد اقترح اصلاحا زراعيا كالذي حققته

الثورة الأخيرة • لألقى به من غياهب السجون متهما بالشيوعية وبالدعوة لقلب نظام الحكم •

هذا هو السبب الحقيقى فى عدم تفاوت برامج الأحزاب تفاوتا كبيرا • ومع ذلك ، فاننا على ثقة من أنه فى اليوم الذى تطلق فيه الحريات اطلاقا صحيحا ، وتستقيم الأوضاع الحرة النزيهة ، ستنشأ فى بلادنا أحزاب متفاوتة البرامج على نحو ما نشاهد فى بلاد الديموقراطيات الحرة •

وفضلا عن كل ذلك ، فان ما يسمونه تشابها فى البرامج لا يمنع من اختلاف تلك الأحزاب اختلافا ، كبيرا فى الرجال ، والتفاصيل الهامة والوسائل • وكلنا يعلم أن جميع الديانات فى العالم تتحد فى الأصول العامة أو على الاقل فى أصل الأصول وهو عبادة الله ، ومع ذلك فكلنا يعلم مدى تفاوت هذه الديانات بل وتطاحنها وأحيانا تعصبها •

ان تعدد الأحزاب ضرورة ملازمة لطبيعة الديموقراطية• والدعوة الى محاربة هذا التعدد دعوة رجعية تحارب الحرية ، وتمهد السبيل لأنواع من الحكم الاستبدادى الذى يجب أن نجنب بلادنا ويلاته حتى نظل أحرارا ، وحتى تزدهر ملكات شعبنا فى ظلال تلك الحرية المقدسة •

وليس من شك فى أن اطلاق حرية التفكير السياسى سيؤدى الى قيام الأحزاب على أساس من المبادىء والمذاهب والأفكار • وبذلك ينتفى العيب الملاحظ على أحزابنا الحالية من قيامها على العنصر الشخصى ، فهذا العيب انما نشأ لأن

مجال التفكير السياسى كان محددا محصورا • ولذلك لم ينشأ تعدد الأحزاب داخل هذا النطاق الضيق الا على أساس التكتل الشخصى بدلا من التكتل الفكرى أو المذهبى مما أفسد الكثير من حياتنا الحزبية • وحياتنا الديموقراطية على السواء • وأظهر مفاسد المحسوبيات ، والاستثناءات ، واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع ، وما الى ذلك من مساوىء ترجع كما قلنا الى العلاقات الشخصية أكثر من رجوعها الى العلاقات الحزبية أو السياسية المذهبية •

ومن الواجب أن يــكون الحق فى تكوين الأحزاب السياسية غير خاضع لقيود غير استجابة الأمة وحكمها على كل حزب ناشىء أو قديم • وما أن نخضع تكوين الأحزاب الى ادارة الحكومة القائمة لتتحكم فى البرامج والأغراض ، فان هذا يعتبر تقويضا لأكبر أسس الديموقراطية القائمة على كسب ثقة الرأى العام وتكتيله خلف مذهب أو فكرة سياسية ، وتقييد الأحزاب برقابة الحكومة لن يصلح حياتنا العامة ، وانما سبيل الاصــلاح هو ما ذكرناه من اطلاق الحريات السياسية ، وعلى رأسها حرية الرأى ، وتمكين جميع المواطنين من أن يكونوا حكما على كل مذهب أو رأى سياسى يعرض عليهم•وفى رقابة الأمة ما يغنى عن كل رقابة ادارية أو حكومية ، مادمنا قد ارتضينا النظام الديموقراطى، والحكم النيابى أساسا لحياتنا العامة •• حيث حرية الرأى مطلقة ، وبالتالى حرية تكوين الأحزاب ، والدعوة الى تغيير كافة النظم ، بالطرق المشروعة ، التى لا ينافيها غير استعمال

العنف ، والاعتداء على حرية التفكير للآخرين ، ومحاولة املاء رأى بالقوة ٠

واذا كان هناك شكوى جدية من أن الأحزاب لم تستطع خدمة مصالح الوطن والمواطنين خدمة مطردة حقيقية فانما يرجع ذلك الى الحالة العامة السيئة التى كانت سائدة فى البلاد ، والتى حرمت الشعب من أن يكون المصدر الحقيقى للسلطات ، والمرجع النهائى للأحزاب ٠ ومن المعلوم أن مصر كان بها قوى ثلاث ، تنازع الشعب ، وبالتالى الأحزاب ـ السيادة ٠٠ وهى طغيان الملك ، وسطوة الاستعمار ، ومناورات الأقطاع ، وما من شك فى أن القضاء على هذه السلطات سيرجع الى الشعب سلطانه أى رقابته التامة على الأحزاب ٠ وبالتالى على أدوات الحكم فى البلاد ، وبذلك تصبح الأحزاب ، ويصبح مصدرها مصدر خير للبلاد ، وللمواطنين أجمعين ٠

على أن تعدد الأحزاب لن يمنع ، ولا ينبغى أن يمنع اتفاقها على المسائل القومية الكبرى ، ورسم خطة موحدة لحلها ٠ وفى مقدمتها المسألة الوطنية التى تتطلب حركة اجماعية للتخلص من الاحتلال ، والشعب كفيل بأن ينبذ الخونة والمترددين ، وما نظنهم الا نفرا قليلا لا أهمية له ٠ وفى بلاد كانجلترا وأمريكا نرى خطوط السياسة الخارجية العامة متفقا عليها من الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة ، وذلك من أن انجلترا بلاد لا تجاهد فى سبيل استقلالها

وسيادتها كما هو الحال عندنا ، بل تجاهد لاستمرار المحافظة على نفوذها وسيطرتها الدولية •

ومع ذلك فان الدعوة الى القومية فى سبيل قضيتنا الوطنية يجب ألا تستخدم للاضرار بهذه القضية ، وانزال كارثة بالوطن ومستقبله ، فشعب وادى النيل على استعداد للتكتل لاسترداد سيادته كاملة والتخلص من كل أثر للاستعمار البغيض دون دفع أن ثمن لهلاه السيادة من دفاع مشترك أو دخول فى أحلاف لا مصلحة لنا فيها بل سيصيبنا منها الويل والدمار • وما لم يحصل اتفاق على هذه السياسة ، فان الدعوة البراقة الى القومية يجب أن تحارب ، وأنه لمن الاجرام ، أن يحاول أى مصرى جمع الكلمة للتسليم للانجليز وحلفائهم بما يريدون من تعريضنا للمخاطر الدولية المدمرة ، وابقائنا عاجزين عن الدفاع عن أنفسنا محتاجين لحمايتهم الأبدية •

وأما فى مسائل السياسة الداخلية ، فانه وان يكن من الممكن الاتفاق القومى على خطط موحدة للانشاء والتعمير ، وتنمية الانتاج ، واستغلال مصادر الثروة فى البلاد ، الا أنه من الشاق الدعوة الى القومية فى مجال توزيع الانتاج والثروة بين طوائف الأمة المختلفة ، ولا مفر من أن تتعارض الأحزاب والمذاهب فى هذا المجال ، وهو صراع لا بد أن ينتهى الى ايجاد التوازن ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين بينما يختل ذلك التوازن ،

وتضييع تلك العدالة اذا انعدمت الأحزاب أو أصبحت السيطرة لحزب واحد يملي على البلاد ارادته دون رقيب أو معارض •

بل اننا لنذهب أبعد من ذلك ، فنشير الى أنه اذا كان من الممكن الاتفاق على هدف مشترك فى تنمية الانتاج ، واستغلال الثروات الطبيعية فى البلاد ، فان الوسائل شديدة للتباين ، ومن الطبيعى أن تختلف فيها برامج الأحزاب اختلافا بينا ، فقد يرى بعضها ترك هذه المهمة لنشاط الأفراد والشركات الحر ، وقد يرى البعض تدخل الدولة فى هذه المهمة تدخلا مباشرا أو غير مباشر ، وقد يرى البعض الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بينما يرى البعض الآخر الاحتفاظ بثمرات وطننا لرؤس الأموال القومية حتى لا ننكب استعمارا اقتصاديا لا يقل قسوة عن الاحتلال العسكرى • وقد تتفاوت الآراء فى تركيز الاهتمام على الاستغلال الزراعى أو التصنيع أو النشاط التجارى كما تتفاوت فى ترتيب الأولوية لكل نوع من هذه الاتجاهات الانتاجية •

وعلى أية حال ، فان اطلاق الحريات السياسية ، وتعدد الأحزاب لابد أن ينتهى بنشر الثقافة السياسية بين المواطنين ، وانهاض التفكير العام بحيث يصبح الصراع الحزبى قائما حول المبادىء والأفكار لا حول الأشخاص ، ويصبح الهدف العام هو خدمة الوطن ، والمواطنين •

وليس من شـــك فى أن اباحـــة الحريات وتعدد الأحزاب ـ أى رد السيادة الحقيقة الى الأمة ، هو السبيل الوحيد لخلق حـــالة اســتقرار ، واطمئنان النفوس الى الحياة • وهذا شرط أساسى لانتعاش النشاط فى البلاد ، حيث يواصل دولاب العمل الحكومى والفردى دورانه ، فينمو الانتاج ويسرع التداول ، ويتحقيق الرخـــاء لجميع طوائف الأمة ، وأفرادها ، ويستطيع كل مواطن أن يرتب أموره وينظم وسائل عيشه على أساس المناهج السياسية التى يبدو أن لها الغلبة بين المواطنين ، وأن مقاليد الحكم سائرة اليها ، ولا يعود أحد يخشى المفاجأة فيما يعتزم من مشروعات أو نشاط ، لأن الأمر سيصبح كله بينا معروضا على الجميع • ولن يكون أى قانون أو نظام سرا منطويا فى نفس مواطن أو عدد قليل من المواطنين الذين بيدهم مقاليد الأمور • وما من شـــك فى أن الركود لا تولده آية آراء أو مذاهب سياسية وانما تولده حالة الغموض والخوف من المفاجأة والجهل بالمستقبل وبالنيات السياسية المجهولة ، ولا سبيل الى الخروج من هذه الحالة الا باطـلاق الحريات واعلان البرامج والخطط على أساس النظام الحزبى السليم والديموقراطى الصحيح •

الديموقراطية والاستقرار السياسى

والذى لا شك فيه أن الاستقرار الاقتصادى ان هو الا مظهر آخر للاستقرار السياسى ، وتحقيق الديموقراطية بمعناها السليم هى الطريق الوحيد اليهما ، وذلك لأن مجتمعنا يقوم على مصالح متفاوتة واحيانا متعارضة ، والتفاعل الديموقراطى هو الكفيل بخلق توازن بين تلك المصالح يهىء السبيل للتقدم القومى العام بزيادة الانتاج وأحكام العدالة فى التوزيع .

ولقد خطا العهد الجديد خطوة طيبة باصدار قانون الاصلاح الزراعى ولكن بقيت مهمة شاقة وهى توجيه ثمرة هذا الإصلاح نحو زيادة الانتاج فى البلاد سواء فى الميدان الزراعى أو الصناعى أو التجارى . واذا كان هذا الاصلاح الخطير قد حققته ثورةفاننا نطمح الىتنمية الانتاج وتصنيع البلاد واستغلال منابع الثروة فيها . وذلك لأن مثل هذه المشروعات الضخمة لايمكن أن تتم الا برضا المواطنين واتفاقهم ومراعاة مصالحهم أجمعين فلابد من أن يطمئن صاحب رأس المال على مصيره كما لابد أن يطمئن العامل

على نمرة عمله ، ولابد أن يقوم توازن بين مصلحة المستهلك الذى يطلب الرخاء من كل سبيل وبين مصلحة المنتج الذى يلتمس الربح ويطلب من الدولة حمايتـه ضـد المنافسة الأجنبية •

واطلاق الحريات الديموقراطية هو السبيل الذى يؤدى الى قيام التوازن بين هذه المصالح المتعارضة على نحو يرفع عن الجميع أكبر ضرر ممكن ويحقق لهم أكبر نفع مستطاع •

ولقد كان مـن المتوقع أن يؤدى قانون الاصـلاح الزراعى الى توجيـه رؤوس الأموال نحو الصناعة فيقبل المواطنون على شراء الأسهم الصناعية الموجودة فى السوق المالية أو على تأسيس شركات جديدة ، ولكنا حتى اليوم لم نر أثرا محسوسا لمثل هذا الاتجاه ، واذا بنا نسمع عن تفكير فى علاج هذه الحالة عن طريق تعـديل قانون الشركات وقانون استغلال المناجم وعقد معاهدات ماليـة وتجارية مع الدول الأجنبية وبخاصة الرأسماليـة منها لفتح أبواب بلادنا أمام رأس المال الأجنبى والاسـتغلال الأجنبى ، ولا نظن أن هذه هى الحلول الموفقـة لانقاذنا مما نحن فيه من ركود اقتصادى ، وانما الحل هو البحث عن الوسائل الكفيلة باغـراء رأس المال المصرى وتجنيده لتصنيع البلاد ، واستثمار موارد ثروتها الطبيعية وذلك حتى تظل خيرات بلادنا لبنيها وحتى لا ننكب باسـتعمار

اقتصادى لايقل فى خطورته عن الاحتلال العسكرى ان لم يفقه أذى ٠

والاستقرار السياسى على أساس ديموقراطى سليم هو العامل النفسى الأول فى اغراء المتثمرين على الاستثمار، ومن هنا تظهر الحاجة الملحة الى ضرورة الاسراع فى ارساء الأسس الصالحة لنظام الحكم الديموقراطى المستقر فى البلاد ، ومن الواجب ألا نكتفى بحلول مؤقتة وألا نرجىء البت فى شكل الدولة العام الى أية فترة أخرى وذلك حتى تستقر سفينة الوطن على بر الوصول ولا يطول تقاذف الموج لها بما يستتبع ذلك من قلقلة وعدم استقرار وانكماش فى الانتاج والتداول والمعاملات بوجه عام انتظارا لما تستقر عليه الأمور على نحو ما نسمع كل يوم فى كل مكان ٠

ولقد تراكمت فى مصر منذ سنين مشروعات الانتاج المختلفة والمصريون لا يشكون من عدم وجود المشروعات ، والتفكير فيها والدعوة اليها ، وانما يشكون من عدم التنفيذ ٠ ومن المعلوم أن من واجب الدولة أن تحدد أولا سياستها الاقتصادية ، وموقفها من عمليات الانتاج ٠ وهل تريد أن تتولى هى كل أو بعض تلك العمليات ، أم أن تكتفى بالاشراف القريب أو البعيد تاركة للنشاط الحر القيام بهذه العمليات ٠ أم تريد فى النهاية أن تجمع بين التدخل والنشاط الحر ، فتساهم فى تلك العمليات ٠

وليس من شك فى أن ايضاح هذه السياسة سيدعو الى الطمأنينة ، ويمكن رجال الأعمال من الاقدام عن بينة ، وبذلك تبدأ حركة تصنيع جديد واسعة النطاق ، تدر الخير على جميع المواطنين •

وجميع رجال الاقتصاد يرون أن المسألة السياسية فى الانتاج هى مشكلة التمويل ، لأنه اذا وجد المال ، أمكن العثور على الخبرة فى داخل البلاد وخارجها بسهولة • ومن نشرات البنوك وصناديق التوفير والبريد ، يتضح أن فى البلاد رؤوس أموال طائلة معطلة • ولا شك أن أصحابها يتمنون أن لو أتيحت لهم فرص مأمونة لاســـتغلال تلك الأموال ، والاستفادة من ثمرتها والاستقرار السياسى كما قلنا السبيل الأول لاغراء تلك الأموال على النزول الى ميدان الانتاج ، اما بشكل أسهم أو فى شكل سندات وقروض • ومن الواجب أن نسارع الى خلق هذا الاستقرار والاطمئنان ، حتى نستطيع تجنيد كل تلك الأموال المعطلة • ومن المعلوم فى عالم الاقتصاد أن سرعة تداول الأموال لا تقل أهمية عن كمية تلك الأموال ، فالقرش الواحد الذى يستخدم عدة مرات فى عدة عمليـــات ، قد يثمر عن ثمرة انتاجية لاتحققها عدة قروش لا تتداول غير مرة واحدة • وسرعة التداول أساسـها الثقة • والاطمئنان ، وعدم الخوف من الغد ومفاجئاته ، ولن ينتفى هذا الخوف الا بالاســتقرار السياسى ووضوح أهداف الدولة وخططها الســياسية ، والاقتصادية والاجتماعية •

والاستقرار الاقتصــادى لا تستوجبه الحاجة الملحة الى زيادة الانتاج فى بلادنا فحسب ، بل تستوجبه أيضــا ضرورة تلافى القلاقل الاجتماعية التى قد تحدث اذا انتشرت البطالة فى البلاد • وبخاصة بين الطبقات المتوســـطة والمثقفة فضلا عن الطبقات العاملة وقد أخذت بوادر تلك البطالة تطالعنا بالفعل فى كافة الميادين • والدولة مسئولة عن فتــح ميادين للعمـــل لكافة المتعطلين ، والا التزمت بتمكينهم من الحياة بالتأمين ضد البطـــالة ، ومصلحة الوطن والشعب تقتضى تفضيل اســـتخدام قوى الأفراد المعطلة على اعانتهم مع تركهم متعطلين • وذلك حرصا على زيادة الانتاج وتوفير الرخـــاء ، فضلا عن صـيانة كرامة الأفراد ، كبريائهم الانسانى •

وقد أصبح حق العمل وحق التحرر من الفقر والقلق والخوف من الحقوق التى تلتزم بها الدول ازاء رعاياها ، ومن الواجب أن ينص على تلك الحقوق الانسانيـــة فى دستور كل أمة متحضرة ، وأن تعمل كل دولة على جعل هذه الحقوق عملية نافذة • وكل هذا لايمكن تحقيقه بغير الاستقرار السياسى ، الذى يستتبعه الاستقرار الاقتصادى لفتح ميادين جديدة للعمل والانتاج المثمر •

تحقيق الديموقراطية السياسية

لقد أعلن قائد الثورة ، بعد كتابة ما تقدم ، سقوط دستور سنة ١٩٢٣ وعزم الدولة على وضع دستور جديد. وعلل رجال العهد الجديد هذا الاعلان بأن الدستور القديم كان يتضمن قيودا على حق الأمة فى تعديل بعض أحكامه ، وخاصة فيما يتعلق بنظام الحكم ، ونظام توارث العرش كان الدستور القديم يحظر المساس بهما . والمصريون يأملون أن يكون معنى هذا الاجراء تركهم أحرارا فى اختيار النظام الذى يريدونه .

وليس من شك فى أن هناك اجماعا أو شبه اجماع على اختيار النظام الجمهورى ، وان يكن هناك اختلاف فى شكل الجمهورية ، وهل تكن جمهورية رئاسية كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أم جمهورية برلمانية كما هو الحال فى فرنسا مثلا ورئيس الجمهورية فى النظام الأول ينتخبه الشعب انتخابا مباشرا فيتمتع بسلطات واسعةفى توجيه سياسة الدولة ، بينما ينتخب البرلمان الرئيس فى النظام الثانى ، ويكون عمله قاصرا على تنفيذ

أحكام الدستور المنظم لسيادة الشعب وسيطرته على سياسة وطنه بواسطة ممثليه وحكامه المنتخبين •

واذا كان الدستور الجديد سيضمن للمواطنين حرياتهم وحقوقهم الأساسية ، فان مهمة اللجنة التى ستتولى وضعه يجب أن تمتد الى كافة القوانين المقيدة للحريات ، المتراكمة من العهود الماضية ، فتطهر البلاد منها ، حتى لا تظل تلك القوانين قائمة لشل الحريات والحقوق التى يكفلها الدستور الجديد •

ومن الواجب أن يتبين المصريون أن وضع دستور جديد للبلاد ليس عملا فنيا ، قانونيا فقهيا • وانما هو عمل سياسى يجب أن يتم لتحقيق آراء الشعب فى طريقة حكمه لنفسه ، وكفالة حرياته ، وتنظيم الدولة التى يعيش فى ظلها • والقول بترك هذه المهمة لرجال الفقه أو القانون، أى لآلات فنية ، قولا لا يمكن أن يستسيغه مواطن مدرك • ولا يمكن أن يترك للفنيين صياغة الدستور ، الا بعد أن يحدد الشعب أو ممثلوه المبادىء السياسية العامة التى سيقوم عليها ذلك الدستور • ولذلك يجب البدىء بتحديد المبادىء الأساسية لا أن يأخذ الفنيون فى وضع دستور ثم يعرض هذا الدستور فيما بعد على الشعب أو ممثليه ، والا كان فى ذلك قلب للأوضاع ووضع للعربة أمام الحصان •

والذى لا شــــك فيه أن اســـتجلاء رغبات الشعب واتجاهاته السياسية لايمكن أن يتم الا اذا أطلقنا الحريات من كافة القيود وأبحنــــا تكوين جميع الأحزاب بلا قيد ولا شرط ولا اعتراض ولا ترخيص • ولذلك ينبغى أن يصدر قائد الثورة قانونا بالغاء جميع النصوص القانونية المقيدة لحرية الرأى • فتزول جرائم الدعوة لقلب نظـــام الحكم وما اليهــا • وتنتشر فى البــلاد الدعــوة الى كافة المذاهب السياسية ثم تجـــرى بعد ذلك انتخابات للهيئة التأسيسية على أســـاس هذه المذاهب والآراء الحرة • والأحزاب التى تنال الأغلبية فى الجمعية التأسيسية يكون لها الحق فى وضع الدستور الجديد على أســـاس الآراء والمذاهب التى تقدمت بها الى الأمة • فنالت ثقتها وتأييدها •

وهكذا يتضح كيف أنه لايجوز أن يعهد بمهمة وضع الدستور الى لجنة فنية كما لا يجوز الالتجاء فورا الى انتخاب جمعية تأسيسية سياسية ، وأن من الواجب هو أن تلغى أولا الأحكام العرفية ، وأن تطلق الحريات من عقالها حتى تستنير الأمة وتتبين ما تريد ، وبذلك يمكن أن تجـــرى انتخابات على أساس الآراء والمذاهب المتعارضة ، حتى اذا استقرت أغلبية الرأى العـــام على اتجاه ســـجل الدستور هذا الاتجاه ، وبذلك نضمن استقراره ، وامكان تنفيذه ، واحترام الجميع له ، ولايكن كتلك الدساتير العديدة التى وضعت فى شرق أوربا فى الفترة الواقعـــة بين الحربين العالميتين الأخيرتين ، أو فى الدستور المصرى القـــديم •

فكلها دساتير ظلت حبرا على ورق منذ مولدها ، ولم تطبق يوما التطبيق السليم لأنها لم تكن تستند الى رغبات الشعوب الحقيقية ولا تتمتع بتأييدها ، وانما استندت الى نزعات فردية أو أقلية أو سلطات خارجية • وكان من نتيجتها القلقة المستمرة وعدم الاستقرار لحياة البلاد التى نكبت بها •

حقـــوق الانســـان

تناولنــــا فى الفصــــول السابقــــة الحديث عن الديموقراطية السياسية وما نحب أو ينبغى أن تكون عليه أحوال البلاد • والديموقراطيــــة عنصرها الأساسى رعاية حقوق الأفراد فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، وضـــمان هذه الرعاية عن طريق حكمهم لأنفسهم ، ورقابتهم المستمرة الفعالة على نظام الحكم •

فما هى حقوق الأفراد ؟

عندما يبدأ أحد يبحث عن حقوقه ، لابد له أن يعرف أولا لماذا يحتاج الى هذه الحقوق • والاجابة على ذلك يسيرة فان الانســـان يريد أن يعيش فى عالم تتوفـر له فيـــه أقصى ما يمكن أن يتمتع به من العدالة والسعادة •

وكفاح الانسان من أجل حقوقه هو كفاح الانسانية كلها منذ فجر التاريخ هو كفاح كل فرد ، وكل شعب ، وكل دولة فى جميع القرون الماضية ، ولقد اضطر المجتمع الانسانى أن يخوض معارك هائلة ،مريرة ، دامية أحيانا

من أجل الدفاع عن الحريات ، حرية الفـرد التى تتضمن مثلا عدم القبض عليه بسبب تعسفى ، وبقائه طليقا متمتعا بنسمات الحرية ما دام لم يرتكب ذنبا يعاقب عليه القانون العام ، أو يخل بنظام الجماعة كلها ٠٠ كذلك فان كل شعب ليفخر كل الفخر بتاريخه ، ومجده الســـابق ، وما ذلك الا لأن تاريخه وأمجاده هذه ليست الا تاريخ الكفاح من أجل حريته السياسية ، وحقوق المواطنين جميعا ٠٠ من أجل الاستقلال والديموقراطية السياسية ، ثم تطور كفاح الانسانية من المطالبة بالحقوق السياسية العامة ، الى بذل المجهودات الرائعـــة من أجـل ما يمكن تسميته بالحقوق الاقتصادية من أجل الحق فى الحياة بأفضل مستوى ممكن من المعيشة ٠ وحسن العمل ، وحق المســاواة فى الفرص بدون تمييز للجنس أو العنصر أو الدين ٠

كذلك تطور الكفاح من أجل حقوق الانســـان من الدائرة المحلية الوطنية الى المجال الدولى العام ٠٠ فلم تعد الحقوق تطلب للفرد باعتباره عضوا فى العائلة البشرية جميعا ٠

ولقد شنت انسانيات عصر النهضـــة فى العالم ، الهجوم السياسى والاجتماعى الذى اســـتمر فى أشكال مختلفة متعددة فى القرون السادس عشر ، والسابع عشر ، والثامن عشر حتى انتهى الى اعلان الثورة الفرنسية حقوق الانسان فى عام ١٧٨٩ ، ثم الى مناداة هيئة الأمم المتحدة بالاعلان العالمى لحقوق الانسان فى عام ١٩٤٨ ٠

حقوق الانسان السياسية

لخص أحد أساتذة السوربون وهو البير بابيه تاريخ كفاح الانسانية فى سبيل حقوق الانسان فى كتاب صغير رائع بعنوان « تاريخ اعلان حقوق الانسان » كان لنا شرف ترجمته الى اللغــة العربيــة بتكليف من الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ونشرته لجنة التأليف والترجمة والنشر • واننا وان كنا نوصى كل مواطن بضرورة قراءته والامعان فيه ، الا أننا مع ذلك نحرص على أن نثبت هنـــا فقرات منه ، فهو يقول : ان الكثيرين كانوا يملأهم الأمل عند بدء هذا القرن فى أن المبادىء التى أعلنتها الثـورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وقد كسبت المعركة نهائيا وأنه لايمكن أن تقيمها فى سبيل التقدم البشرى قوى الجمود والتعصب والحمق فالفاشية والعنصرية لا تقولان ولا تعملان الا ما قيل وعمل فى أحلك ساعات الماضى ، وذلك لأن البشر لم ينتظروا قيام هذه المذاهب لكى يحرقوا الكتب ، ويلقوا بالمعارضين فى السجون ويقيدوا العمال داخـل المنظمات المهنيـــة ، ويلغوا الحريات الســـياسية ويلقنوا عبـــادة الرئيس ، ويمجدوا حقوق القوة • ومع ذلك فان هذه العاديات تعرض اليوم كابتكارات فنية ، وكثيرا ما يحدث أن ينخدع بهـــا الجانب الأكثر سذاجة من الجمهور •

صدرت وثيقة اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ عن أربعة مبادىء أساسية :

١ ـ يولد الناس أحرارا ويظلون أحرارا متساوين في الحقوق •

٢ ـ يمكن للناس أن يفعلوا كل مالا يضر الغير • وبناء على ذلك يمكنهم أن يفكروا ويتكلموا ويكتبوا ويطبعوا في حرية •

٣ ـ للمواطنين الذين تتكون منهم الأمة الحق المطلق في ادارتها •

٤ ـ يجب على الأمة صاحبة السلطان أن تضع نصب عينيها دائما حقوق الأفراد من جهة ، والمصلحة العامة من جهة أخرى •

وهكذا يقرر المبدأ الأول حرية الانسان ، وحقه في المساواة في الحقوق العامة ، مساواة لاتلغي التفاوت الاجتماعي ، ولكنها لاتمنع أحدا من الوصول الى وظائف الحكم والادارة بحجة أنه لا ينتمي الى طبقة عليا ، فواضعو الوثيقة لم تعد لديهم الا طبقة واحدة هي طبقة الرجال ، وبناء على ذلك تعلن المادة الأولى من الوثيقة « أن التفاوت الاجتماعي لايمكن أن ينهض الا على أساس المنفعة العامة » وتضيف المادة الرابعة أن جميع المواطنين لما كانوا متساوين أمام القانون ، فانهم متساوون أيضا في امكان الوصول الى كافة المراتب، والمناصب والوظائف العامة تبعا لكفاياتهم ودون أي تمييز بينهم غير ما يتحلون به من فضائل

ومواهب • وتذهب الوثيقة الى أبعد من ذلك فلا تقف فى سرد الحقوق الطبيعية الخالدة التى يتساوى أمامها الناس عند ذكر الأمن وحق مقاومة الظلم ، أى : الحرية ، بل تذكر أيضا « الملكية » ومن هنا ينتج أن أى نظام يكون فيه البعض مالكين ، والآخرين غير مالكين دون أن يستند هذا التمييز الى أساس من الفضيلة والموهبة مضادا للمبدأ الأول من مبادىء سنة ١٧٨٩ •

والمبدأ الثانى واضح ، فالحرية عند محررى الوثيقة هى « القدرة على عمل كل ما يضر بالغير » وبعبارة أخرى « أن مزاولة كل انسان لحقوقه الطبيعية لا حدود لها غير تلك التى تضمن لأعضاء الهيئة الاجتماعية الآخرين التمتع بنفس الحقوق » •

ومثل هذا التعريف يتضمن حق كل انسان فى أن يفكر ، وفى أن يعبر عن آرائه ، وصيغ ذلك فى مادتين ، فقالت المادة العاشرة أنه « لا يجوز أن يضار أحد بسبب آرائه حتى الدينية منها ، وذلك ما دامت مظاهرها لا تخل بالأمن العـــام الذى يكفله القانـــون » • وقالت المــادة الحادية عشر أن « حرية التعبير عن الأفكار والآراء حق من أثمن حقوق الانسان ، ولذلك فلكل مواطن أن يتكلم وأن يطبع فى حرية ، غير مسئول الا عن سوء استعمال تلك الحرية فى الحالات التى يحددها القانون •

والمبدأ الثالث يقرر سيادة الأمة ، أى الديموقراطية • وأعلنت المادة الثالثة فى صراحة « أن مصدر كل سيادة

يتركز بصفة أساسية فى الأمة ، فلا تستطيع أية هيئة أو أى فرد أن يزاول سلطة لا تصدر عنها صراحة » •

ولكى لا يظل هذا المبدأ نظريا ، لم يكتف النص على أن المواطنين هم أصحاب الحق فى ادارة الأمة ، بل حرصت الوثيقة على أن تنص على واجبهم فى أن يضعوا هم بأنفسهم أو بواسطة ممثلين لهم ، القوانين وأن يحددوا أنواع ومقدار الضرائب العامة وأن يشرفوا على انفاقها •

والمبدأ الرابع يحدد للمواطنين الطريقة التى يجب أن يستخدموا بها سيادتهم ، فحددوا واجب الشعب فى أن يحتفظ دائما للفرد بحقوقه الطبيعية الخالدة ، كما أن عليه أن يضع نصب عينيه المصلحة العامة ومنفعة الجميع •

وقد كان لتضافر الأفكار والشعوب خلال أكثر من ألفى عام الفضل فى انبثاق تلك الوثيقة الشهيرة فى عام ٨٩ ، والمبادىء التى تعلنها غنية منذ نشأتها بتراث انسانى ضخم من التجارب ، وهى تحمل فى ثناياها القيم الأساسية وآراء الحكماء وارادة الشعوب والتضحيات العديدة التى بذلنا من أجل تحقيق المثل الانسانية العليا ، فبرزته بروزا واضحا فى المجالين الفكرى والسياسى •

أما المجال الاقتصادى فقد ظل ينتظر مجهودا آخر كمجهود عام ١٧٨٩ •

حقوق الانسان الاقتصادية :

ان النظام الذى نسـير عليه اليوم يسمى بالنظام الرأسمالى ، ولكن هذا الاصلاح غامض ، وذلك لأن عبارة رأس المال ليس لهـا معنى دقيق الحدود ، والحيـاة الاقتصادية الحديثة قد تضمنت دائما وجود رؤوس أموال أى أموال منقولة أو ثابتة يسعى أصحابها الى استثمارها • ولكن الرأسمالية التى يدل معناها الواسع على استخدام رؤوس الأموال تتخذ مظهرين مختلفين تمام الاختـلاف ، وذلك حسبما تكون هذه الأمـوال ملكا لصاحب العمـل أو ملكا للآخرين ، وحسبما تكون المنافسة أو الاتفاق بين أصحاب العمل • والمظهر الثانى هو اليوم المظهر المسيطر فأصحاب الأعمال الكبيرة ومديروها لا يغذونهـا بأموالهم الخاصة وأموال أسرهم ، بل بالأموال التى يقدمها صغار المدخرين ومتوسطوهم • وهم فوق ذلك بدلا من أن ينافس بعضهم بعضا ، نـراهم قد اعتادوا التجمع فيما يسمى « التراست » ـ أى اتحاد شركات الاحتكار ـ التى تسيطر على ميادين الاقتصاد المختلفة من بنوك الى صناعات الصلب الى مناجم الفحم الى النسيج الى السماد الى الكهرباء •• الخ •

والنتيجة من كل هذا أننا نرى اليوم نظاما اقطاعيا جديدا وخلق النظام الاقتصادى الحالى ملوكا للحديد والفحم والسماد والبنوك ، وهم يسيطرون منفردين على هذا الجزء أو ذاك من الاقتصاد ، ومجتمعين على الاقتصاد كله •

وهل السلطة التى تملكها هذه الاقطاعية المالية أقل من السلطة التى كانت تملكها الاقطاعية الأرضية فى العهد القديم ؟ انها سلطة أكبر من عدة نواح .

الاقطاعيون الجدد يتحكمون فى صغار الرأسماليين ومتوسطيهم أى من المساهمين الذين أودعوا لديهم مالهم دون أن يكون لهم فى الواقع أى اشراف على طريقة استخدام هذا المال . انهم يسيطرون على صغار الزراع والمقاولين والتجار ومتوسطهم الذين يضطرون للخضوع لارادة الاحتكار خوفا من خوض معارك يعرفون من قبل أنهم فاقدوها .

وأنهم يسيطرون بواسطة تحديد الأجور على جميع أولئك الذين ــ يضطرون ــ بحكم حرمانهم من أدوات الانتاج ــ الى تأجير عمل أدفعتهم وأذرعهم الى من يحرزون تلك الأدوات .

انهم يسيطرون ــ بواسطة تحديد الأسعار ــ على مجموع المستهلكين الذين يضطرون ــ بحكم الغاء المنافسة ــ الى الدفع بدون مناقشة .

ولقد يرد على ذلك بأن السلطات العامة الصادرة عن الشعب تستطيع أن تقاوم رجال المال بل ومن واجبهم أن تقاومهم . وهذا صحيح من الناحية النظرية .

ولكن هؤلاء الاقطاعيين الجدد قد اكتشفوا منذ عهد بعيد فن استعباد الدولة . والرشوة هى أسمك أسلحتهم ،

فتراهم يرمون شباكهم على وزير ، وعلى رجال السياسة لكى ينتزعوا منهم بال القرارات المربحة التى يريدونها ٠

ثم أن هناك وسيلة أخرى أكثر من السابقة غلة ، وهى وضع رجال المال أيديهم على الصحف باسم حرية الصحافة ، وذلك اما بشرائها واما السيطرة عليها بمنحها الاعلانات التى لا تستطيع أن تعيش بدونها أو حرمانها منها؛ وعندما يمتلكون هذا السلاح الخطير نراهم يستعملونه بطرق ثلاث ، أولاها : أن ينظموا حملات سباب وتشهير ضد رجال السياسة الذين يرفضون طاعتهم ، وهناك وريقات خاصة (صحف) مخصصة لهذه الغاية ٠ وثانيها : اتخاذ التدابير اللازمة لكى تفوز الحكومات المطيعة بتلك الثقة التى تنجح بفضلها فى عقد القروض ، وأما الحكومات العاصية فمآلها الى الاندحار أمام الذعر الاقتصادى المنظم ٠ وأخيرا تأتى الطريقة الثالثة وهى أخطرهم جميعا اذ نرى « الصحافة الكبيرة المعدة اعدادا فنيا قويا تبسط تأثيرها المباشر على الرأى العام أى على الناخبين ، وبفضل الأخبار المغرضة أو الكاذبة تملى على جانب كبير من الرأى العام اتجاهات تفكيره وبذلك نرى الملايين المضللين يخدمون على غير وعى منهم ألاعيب السيطرة المالية ، وهم يعتقدون فى سذاجة أنهم يخدمون المصلحة العامة ٠

وهكذا يقفز البصر أن النظام الاقتصادى الحالى يتضمن اعتداء يوميا على وثيقة حقوق الانسان ٠ فالفلاح فى أرضه ، والمقاول الصغير فى مكتبه ، والتاجر الصغير

فى حانوته مضطرين للخضوع لارادة الاحتكار الاقطاعية . وكذلك فلا المواهب ولا الفضائل هى التى تمكن الاقطاعيين الجدد من أن يأمروا بينما يطيع الباقون . كذلك فان وثيقة حقوق الانسان تنص على أن التفاوت الاجتماعى لا يمكن أن يكون له أساس غير المنفعة المشتركة ومع ذلك فالامتيازات التى يتمتع بها رؤساء الاحتكار مضادة للمنفعة المشتركة ، وتنص وثيقة الانسان على أن الأمة هى مصدر كل سلطة وأن هيئة أو فرد لا يستطيع أن يزاول سلطة لا تصدر عنه ، ومع ذلك فان سيادة الأمة تحيطها كل يوم قوة الاحتكار وسلطة رؤساء الاحتكار ، لا تصدر بأى نحو عن الأمة . كما تنص وثيقة الاعلان على أن حرية التعبير عن الأفكار حق من أثمن حقوق الانسان وأن كل مواطن يستطيع بناء على ذلك أن يتكلم ويكتب ويطبع فى حرية ، ومن ذلك فان الاقطاعيين الجدد قد أخذوا ـ فى الواقع ـ يضعون أيديهم على وسائل التعبير عن الأفكار .

هل يمكن أن نستنتج من كل ذلك ضرورة القيام فى المجال الاقتصادى بمثل ما قام به عام ١٧٨٩ ، اذا أردنا أن نظل أوفياء لروح وثيقة الانسان ؟

يجيب على نفسه الأستاذ البيربابيه ، فيورد نص المواد الثمانية الأولى من مشروع لتكملة وثيقة حقوق الانسان وضعته رابطة حقوق الانسان فى مؤتمرها الذى عقدته بمدينة ديجون فى ٢١ يولية سنة ١٩٣٦ ، وهى تعوق

مجموعها من أسس وثيقة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان ٠

هيئة الأمم تعلن حقوق الانسان

كان من نتائج الحرب العالمية الأخيرة ، أن استقرت فى أذهان شعوب العالم الحاجة الملحة الى الاعتراف بحقوق الانسان الأساسية ، ووضع كل الوسائل التى تضمن احترامها ، وبالفعل ، تضمنت مقترحات دومبارتن أوكس ضرورة تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ٠ وحينما اجتمع ممثلو الأمم المتحدة فى سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ ، انهالت عليهم الخطابات تدعوهم الى ايلاء هذه المسألة الحيوية عناية خاصة ٠ وكان أن ذكرت حقوق الانسان فى ديباجة ميثاق الهيئة وفى ست مواد مختلفة منه ٠

ولم تكد تتكون هيئة الأمم المتحدة حتى فكر المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لها فى وضع مشروع باعلان حقوق الانسان ، ومشروع باتفاق دولى يتضمن تلك الحقوق ، ومشروع ثالث بالوسائل العملية اللازمة لتنفيذها ، وبالفعل ألف المجلس لجنة من ثمانية عشر عضوا لوضع هذه المشروعات الثلاثة وسماها « لجنة حقوق الانسان » ، وبعد أن خصصت تلك اللجنة ثلاث دورات ، وما يقرب من عامين لانجاز هذه المهمة ، تقدمت الى المجلس

الاقتصادى والاجتماعى بمشروع لاعلان حقوق الانسان ، وببعض تخطيطات لمشروع اتفاق دولى بتلك الحقوق ، وفى الجلســـة المائة والاثنين والأربعين التى عقدتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٨ قررت الجمعية تحويل هذه الوثائق على اللجنة الثـالثة للهيئة • وخصصت هذه اللجنة الثالثة خمســة وثمانين اجتماعا لهذا الغرض ، باذلة من الوقت والاهتمام له أكثر من أى موضوع آخر ناقشته الهيئة ، وأخيرا انتهت الموافقة على المشروع فى ٧ ديســمبر ، وبعد ثـلاثة أيام أى فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ أقرت الجمعية العمومية الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وافقت عليه ثمان وأربعون دولة ، وامتنعت عن التصويت ثمانية ، وتغيبت اثنتان • وكانت بعض الدول مثل الاتحاد الســوفيتى ترغب فى اضـــافة تحسينات وتعديلات عليه تزيد من قيمته ، وخاصة بالنسبة لحقوق الشعوب •

وبعد هذا الحدث التاريخى دعت الجمعية العمومية جميع الدول الأعضاء لنشر نص الاعلان « والعمل على بثه ، وعرضه ، وقراءته وشرحه خاصـــة فى المدارس والمعـاهد التهذيبية ، دون تفرقة مبنية على الأوضاع السياسية القائمة فى مختلف البلدان والأقاليم •

نص الاعلان العالمى لحقوق الانسان

ديباجة :

أما وأن الاعتراف بكرامة الانسان المتأصلة فى كيان أعضاء الأسرة البشرية جميعا وبحقوقهم المتساوية ، التى لا انتزاع لها ، وانما هو أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم •

وأن تجاهل حقوق الانسان واحتيارها قد أفضيا الى أعمال همجية استثارت ضمير الانسانية ، وأن انبثاق عالم يتمتع فيه المرء بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الخوف والعوز قد أعلن أرفع ما يصبو اليه الناس •

وأن سيادة القانون لابد منها لحماية حقوق الانسان ، حتى لا يلجأ المرء مضطرا ، فى آخر أمره بالظلم والطغيان ، الى دفعهما عنه بالثورة •

وأن من الجوهرى العمل على تنمية العلاقات الودية بين الأمم ، وأن شعوب الأمم المتحدة قد آكدت من جديد

ايمانهـا بحقوق الانســان الأســاسية ، وبكرامة وقيمة الشخصية البشرية ، وبمســاواة الرجال والنســاء فى الحقوق ، كما أعلنت عزمها على تعزيز الرقى الاجتماعى ، وأن تهيء ظروفا أفضل للحياة تحت ظل من الحرية أوسع مدى ٠

وأن الدول الأعضاء قد تعهدت أن تحقق ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، الاحترام العالى لحقوق الانسان وحرياته الأساسية ٠

وأن الفهم المشترك لهذه الحقوق والحريات ذو أهمية عظمى للابقاء بهذا العهد ايفاء تاما :

فان الجمعية العمومية تعلن

هذا الاعلان العالمى لحقوق الانسان كمثل أعلى مشترك تسعى الى بلوغه كافة الشعوب وكافة الأمم ، وذلك لكى يحاول جميع الأفراد وجميع هيئات المجتمع ـ وقد استقرت فى نفوسهم هذه النصوص ـ أن يعملوا بواسطة التعليم والتربيــة على تنميــة واحترام هذه الحقوق والحريات ، وضمان الاعتراف بهــا وتطبيقها فعليــا بواسطة اجراءات مطردة فى المجالين العوقى والدولى ، وذلك بين شعوب الدول

الأعضاء ذاتها أو بين شعوب الأراضى الموضوعة تحت اشرافها •

المادة ١ : يولد الناس أحرارا متساوين فى الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء •

المادة ٢ : (١) لكل انسان أن يتمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذه الوثيقة وذلك بدون تمييز من أى نوع مثل العنصر ، واللون ، والجنس ، واللغة ، والدين ، والرأى السياسى أو غيره من الآراء ، والأصل القومى أو الاجتماعى ، والملكية ، والنسب أو ما اليه •

(٢) وفوق ذلك ، لن يكون هناك أى تمييز يستند الى الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الاقليم الذى ينتمى اليه المرء ، سواء أكان ذلك البلد أو الاقليم مستقلا ، أو تحت الوصاية ، أو غير متمتع بالحكم الذاتى أو مقيدا فى سيادته بأى قيد آخر •

المادة ٣ : لكل أفراد الحق فى الحياة ، وفى الحرية ، وفى أن يعيش آمنا مطمئنا •

المادة ٤ : لا يسترق ولا يستبعد أحد ، والرق والنخاسة • في كافة صورهما ممنوعان •

المادة ٥ : لا ينزل التعذيب بأحد ، ولا يعامل أحد أو يعاقب بشكل غير انسانى أو مزرى بالكرامة •

المادة ٦ : لكل انسان الحق فى أن يعترف له فى كل مكان بشخصيته القانونية •

المادة ٧ : الجميع متساوون أمام القانون ، ولكل فرد ـ دون أى تمييز وعلى قدم المساواة ـ الحق فى أن يحتمى به • وللجميع الحق فى الحماية ضد كل تمييز يعتبر خروجا على هذا الاعلان ، وضد كل تحريض على هذا التمييز •

المادة ٨ : لكل انسان الحق فى الالتجاء الفعلى الى القضاء الوطنى المختص بالنظر فى كل اعتداء على الحقوق الأساسية المعترف له بها فى الدستور والقوانين •

المادة ٩ : لا يجوز القبض على أحد أو حبسه أو نفيه باجراء تعسفى •

المادة ١٠ : لكل انسان الحق على قدم المساواة التامة فى أن تسمع دعواه بطريقة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة

وغير متحيزة لتقضى فى حقوقه والتزاماته أو فى وجود أساس لكل اتهام يوجه اليه فى المسائل الجنائية .

المادة ١١ : (١) كل متهم بعمل جنائى مفروض براءته الى أن تثبت ادانته قانونا بتحقيق علنى تتوفر فيه كافة الضمانات اللازمة لدفاعه عن نفسه .

(٢) لا يجوز أن يحكم بادانة أحد لعمل قام به أو امتنع عنه ما لم يكن ذلك معاقبا عليه عند حصوله بموجب القانون الوطنى أو الدولى . كما أنه لا يجوز والنظام العام والرفاهية العامة فى مجتمع ديموقراطى .

(٣) لا يجوز ، فى حال من الأحوال ، ممارسة هذه الحقوق والحريات على نحو يتعارض مع أهداف ومبادىء الأمم المتحدة .

المادة ١٢ : لا يجوز أن يتعرض أحد لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو فى أسرته أو منزله أو مراسلاته . ولا أن يعتدى على شرفه وسمعته . ولكل انسان الحق فى حماية القانون ضد مثل هذا التدخل وذلك الاعتداء .

المادة ١٣ : (١) لكل انسان الحق فى التنقل بحرية وفى اختيار سكنه داخل الدولة .

(٢) لكل انسان الحق فى أن يغادر أى بلد ، بما فى ذلك بلده ، وأن يعود اليه •

المادة ١٤ : (١) لكل انسان الحق ، عند الاضطهاد ، فى أن يبحث عن ملجأ ، وأن يتمتع فى البلاد الأخرى بوجود هذا الملجأ •

(٢) لا يجوز أن يحتج بهذا الحق فى حالة اتخاذ اجراءات قائمة على أساس حقيقى نتيجة لجريمة من جرائم القانون العام أو لأعمال مضادة لمبادىء وأغراض الأمم المتحدة •

المادة ١٥ : (١) لكل انسان الحق فى أن تكون له جنسية •

(٢) لا يحرم أحد ، تعسفا ، من جنسيته ، ولا من حقه فى تغييرها •

المادة ١٦ : (١) لكل رجل وامرأة منذ سن البلوغ بدون أى قيد يرجع الى العنصر أو الجنسية أو الدين الحق فى الزواج وتكوين عائلة • وحقوقهما متساوية ، من حيث الزواج أثناء قيامه وعند انفصامه •

(٢) لا يجوز أن يعقد الزواج الا بموافقة الزوجين في حرية ورضى تام ٠

(٣) الأسرة هي العنصر الطبيعي ، والأساسي للمجتمع ، ولها الحق في حماية الهيئة الاجتماعية والدولية ٠

المادة ١٧ : (١) لكل انسان الحق في الملكية سواء بصفة فردية أو جماعية ٠

(٢) لا يحرم أحد من ممتلكاته تعسفا ٠

المادة ١٨ : لكل انسان الحق في حرية التفكير ، والعقيدة والدين : وهذا الحق يتضمن حرية تغيير دينه أو عقيدته ٠ كما يوليه الحرية في الاعراب عنهما ٠ سواء بصفة فردية أو في جماعة وسواء أكان ذلك في السر أو في العلن بواسطة التعليم ومزاولة الطقوس والشعائر والمراسيم ٠

المادة ١٩ : لكل انسان الحق في حرية الرأي والتعبير ٠ وهذا الحق يتضمن الحرية في اعتناق الآراء بدون تدخل من الغير ٠ واستقصاء وتلقي ونشر الأخبار والآراء بأية وسيلة من الوسائل ودون اعتبار للحدود ٠

المادة ٢٠ : (١) لكل انسان الحق في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات السلمية ٠٠

(٢) لا يرغم أحد على الانضمام الى أي جمعية ٠

المادة ٢١ : (١) لكل انسان الحق في أن يشارك في ادارة شئون بلاده العامة ٠ وذلك بصفة مباشرة أو بواسطة ممثلين منتخبين انتخابا حرا ٠

(٢) لكل انسان الحق فى تولى الوظائف العامة فى بلده على أساس المساواة ٠

(٣) ارادة الشعب هى مصدر السلطات العامة ٠ وهذه الارادة يجب أن يعبر عنها بواسطة انتخابات دورية شريفة على أساس الاقتراع العام والسرى المساوى فيه بين الناخبين أو تبعا لنظام مماثل يكفل حرية التصويت ٠

المادة ٢٢ : لكل انسان ــ بصفته عضوا فى الهيئة الاجتماعية ــ الحق فى التأمين الاجتماعى ، وله الحق بفضل المجهود القومى والتعاون الدولى ، ووفقا لنظام وموارد كل دولة فى أن ينال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لكرامته ولتنمية شخصيته تنمية طليقة ٠

المادة ٢٣ : (١) لكل انســـان الحق فى العمل ، والحرية فى اختياره لشروط عادلة مواتية ، كما أن له الحق فى الحماية من البطالة ٠

(٢) لكل انسان ــ دون أى تمييز ــ الحق فى الحصول على أجر متساو عن عمل متساو ٠

(٣) لكل من يعمل الحق فى أجر عادل مجز يكفل له ولأسرته حياة تتفق مع الكرامة البشرية ، ويكمل عند الضرورة بأية وسيلة من وسائل الحماية الاجتماعية ٠

(٤) لكل انسان الحق فى أن يكون وأن ينضم الى نقابات حماية لمصالحه ٠

المادة ٢٤ : لكل انسان الحق فى الراحة ، وأن يتمتع بأوقات فراغ ، وينطوى هـذا الحق على تحـديد معقول لساعات العمل ، وعلى الحصول على أجازات دورية بأجر ٠

المادة ٢٥ : (١) لكل انسان الحق فى مستوى من الحياة يضمن له ، ولأسرته الصحة والرخاء ، وبخاصـة فيما يتعلق بالمآكل والمسكن والعناية الصحية ، والخدمات الاجتماعية الضرورية ، كمـا أن له الحق فى التأمين عند البطالة ، والمرض ، والعجز ، والترمل ، والشيخوخـة ، وفى كل حالة أخرى يفقد معها أسباب معاشه نتيجة لظروف لا دخل لارادته فيها ٠

(٢) للأمومة والطفولة الحق فى عنـاية ومسـاعدة خصـوصيتين وجميع الأطفـال سـواء المولودين منهم فى الزواج أو غير الزواج يتمتعون بنفس الحماية الاجتماعية ٠

المادة ٢٦ : (١) لكل انسـان الحق فى التعليم ٠ ويجب : أن يكون التعليـم مجـانا فى المرحلتين الأوليـة والأساسية على الأقل والتعليم الأولى اجبارى ٠ ومن الواجب تعميم التعليم الفنى والمهنى والدراسات العليا يجب أن تتاح للجميع بالتساوى التام وفقا لمواهبهم ٠

(٢) يجب أن يهدف التعليم الى تنمية الشـخصية الانسـانية وتقوية احترام حقوق الانسـان وحرياته الأساسية ، والى تعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين كافة الأمم ، والجماعات البشرية والدينية ، والى دعم مجهود الأمم المتحدة لتوطيد السلام ٠

(٣) للوالدين حق الأولوية فى اختيار نوع التعليم لأولادهم •

المادة ٢٧ (١) لكل انسان الحق فى أن يشترك بحرية فى حياة المجتمع الثقافية ، وأن يتمتع بالفنون ، وأن يساهم فى التقدم العلمى وما ينجم عنه من منافع •

(٢) لكل انسان الحق فى أن تحمى المصالح الأدبية والمادية الناجمة عن كل انتاج له فى العلوم والآداب والفنون •

المادة ٢٨ : لكل انسان الحق فى أن تسود نظام اجتماعى ودولى يضمن معه تحقيق الحقوق والحريات المنصوص عنها فى هذا الاعلان تحقيقا تاما •

المادة ٢٩ : (١) على كل انسان واجبات نحو الهيئة الاجتماعية التى من الممكن أن تنمو فيه وحدها شخصيته نموا حرا كاملا •

(٢) لا يخضع أحد فى ممارسة حقوقه وحرياته الا الحدود التى يفرضها القانون غرضها الوحيد هو تأمين الاعتراف بحقوق الآخرين وحرياتهم ، واحترامها ، وتحقيق مقتضيات الأخلاق •

المادة ٣٠ : لا يجوز تفسير أى نص من نصوص هذا الاعلان بما يولى أى دولة أو جماعة أو فرد الحق فى الاشتراك

في أي نشاط أو القيام بأي عمل يرمى الى تقويض الحقوق والحريات المثبتة فيه · توقيع عقوبة أشد من تلك التى كانت توقع وقت ارتكاب العمل الاجرامى ·

القاهرة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

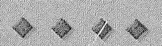
محمد مندور

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٧٢٢٢

ISBN — 977 — 01 — 4482 — 7





بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعًا ملموسًا حيًا يتأثر ويؤثر، وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية صميمة بالجهد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة اليونسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر فى كل دول العالم النامى وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها فى دول أخرى. كما أسعدنى كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلهفها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كيانًا ثقافيًا له مضمونه وشكله وهدفه النبيل. ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة فى مجالات كثيرة أخرى إلا أننى اعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هى الإبن البكر، ونجاح هذا المشروع كان سببًا قويًا لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التنوير تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدرًا أساسيًا وخالدًا للثقافة. وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن على التوالى، تضيف دائمًا من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زادًا ثقافيًا لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

